

# الثقافة والهوية في الشرق الأوسط أي تأثير لهما على الحكم



ديل أكلمان  
ترجمة: اضريوي بوزكري

مؤمنين بلا حدود  
Mominoun Without Borders  
للدراسات والأبحاث [www.mominoun.com](http://www.mominoun.com)

## الثقافة والهوية في الشرق الأوسط أيُّ تأثيرٍ لهما على الحكم؟<sup>1</sup>

ديل إيكلمان

ترجمة: اضريوي بوزكري

---

1 - مقتطف من كتاب أنثروبولوجيا المجتمعات الإسلامية – ديل إيكلمان – ترجمة اضريوي بوزكري- صدر الكتاب عن مؤسسة مؤمنون للنشر والتوزيع -لبنان.

«لا يمكن ممارسة الثقافة من خلال السياسة، لكن ربما يمكن ممارسة السياسة من خلال الثقافة»

تيودور هيوس (1884-1963).

theodor heuss (1884 - 1963)

إن الوعي بأهمية الأفكار الثقافية للسلطة، والولاء، والفقه والمسؤولية؛ ليس بفهم جديد، ولا يخص الدارسين وحدهم. لقد حصل بعد شهر من غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة سنة 2003؛ أن عقد ضابط عسكري رفيع المستوى في الجيش الأمريكي، وكان مكلفاً بالعمل على قضايا القيادة القبلية والمحلية قبيل الغزو الأمريكي للعراق، اجتماعاً مع شيوخ العشائر ورموز الدين العراقيين من السنة والشيعة؛ وذلك بغرض تنسيق لقائهم واجتماعهم مع «الشيخ» بول بريمر كما كان يُعرف آنذاك في أوساط الشخصيات البارزة في العراق، لكن ذلك الاجتماع لم يحصل بتاتاً. وقد علق أحد الموظفين التابعين لبريمر، والذي وُصف بأنه «شاب في السادسة والعشرين، مُتخرج بـماجستير في الدراسات الدولية من إحدى الجامعات بمنطقة واشنطن»، حيث قال ذلك الضابط المذكور بأن حرمان قادة «فيوداليين»، كأولئك الشيوخ، من السلطة؛ هو هدف الولايات المتحدة الأول من الغزو، ثم كان الفشل مصير محاولة ثانية لعقد اجتماع آخر، لا سيما وأنها أتت بعد حل الجيش العراقي، على الرغم من تلميحات ما قبل الغزو للضباط العراقيين «بأن الغزو لن يظالمهم»، وخصت هذه التلميحات الضباط الذين لم يقاوموا الغزو بقيادة الولايات المتحدة، وهكذا؛ ساهمت قرارات كهذه في فقدان الثقة في كل ما صرحت به فيما بعد سلطة التحالف المؤقتة.

لم يأت هذا الفشل الذريع نتيجة لأخطاء أفراد بعينهم، ولكن أهم أسبابه هو العجز الثقافي لمفهوم الحداثة (modernization)، والذي رُسخ ضمن أعمال العديد من علماء الاجتماع ومهندسي السياسة منذ منتصف القرن العشرين إلى الماضي القريب. يوضح المثال أعلاه بأن منح الاعتبار اللازم للثقافة والهوية؛ أي: ما يعتبر «الجزرة» في يد القوة السياسية والعسكرية؛ يبقى على قدر من المساواة مع القضايا الأكثر أهمية كتطور تكنولوجيا النانو، والأسلحة النووية، والتغيرات المناخية، والأوبئة وقضايا أخرى مماثلة.

إن تهميش الحاجة إلى فهم المسألتين التاليتين يحُد سلفاً وبشدة من قدرة الولايات المتحدة على التصرف الحكيم على المستوى الدولي، فمن جهة: كيف أن الهويات الدينية والقبلية والإثنية تُحدّد وتعرقل فهمنا للسلطة، ومن جهة أخرى: كيف أن قرارات الولايات المتحدة الخاصة بالشرق الأوسط ومناطق أخرى فاقمت عن غير قصد الصراع الإثني والطائفي. إن الهويات الطائفية والإثنية والقبلية والدينية، وبمناى عن تنبؤات معظم أطروحات نظرية الحداثة خلال منتصف القرن العشرين التي توقعت نهاية تلك الهويات؛ ها هي تُعاود الظهور من جديد كقضايا حياة أو موت. لهذا؛ فهي تعتبر، كذلك، السبب الرئيس وراء الانشقاقات في مجتمعات القرن الإفريقي، والمناطق المحاذية للصحراء الكبرى، وفي العراق وأفغانستان وباكستان ولبنان وفلسطين ومنطقة البلقان، كما أنها تؤثر سلفاً على جهات أخرى من العالم ذات صلة بالمصالح الأمريكية.

كما أنه من المتوقع أن تزداد حدة هذه الصراعات في السنين الخمس إلى العشر القادمة، إذا أضيفت إليها الأزمات الاقتصادية، والهجرة الجماعية الناجمة عن نقص موارد المياه أو موارد أخرى أو صدمات مفاجئة.

إن العولمة التي اعتبرت سابقاً قاطرة دمج وتناسق بين الثقافة والسياسة؛ أصبحت اليوم الموجة الأولى لتقوية «العروة الوثقة» (ties that bind) على أساس ديني وثقافي. ومن المحتمل أن ترفع من قدرة الجماعة الدينية والإثنية على التحرك محلياً ودولياً. لقد أدى التشرذم والتفكك الذي لحق العراق جراء الغزو بقيادة أمريكا سنة 2003 إلى رجّة قوية فتتت بقايا الدولة العراقية، وأجبرت العراقيين على الاتكال والانتماء على أساس علاقات الطائفة والقبيلة، والعشيرة، والجماعة الإثنية والمجتمع المحلي.

إن تطوير القدرة على فهم التغيرات في تشكيل الفعالية التنظيمية والولاءات للجماعات الدينية، والقبائل، والإثنيات، والطوائف والجماعات الأخرى؛ هو فهم يُشكل الممارسة اللازمة التي تحتاجها وزارة الدفاع الأمريكية للعمل بجد في العراق، وأفغانستان، ومناطق أخرى من العالم، فالتكوين اللغوي والثقافي لا يُلَقَّن بين عشية وضحاها، وبالفعل؛ فإن تقرير «لامبرت» (Lambert) المنجز سنة 1984، والممول من قبل وزارة الدفاع؛ يبقى في الواقع مجرد توصيات حبر على ورق.

هذه التوصيات ضمنت كذلك كيفية جعل أنظمة تعليم اللغات الموازية؛ سواءً بالمؤسسات الحكومية أو بالجامعات؛ أنظمة مُعززة ومُكملة لبعضها البعض، وبالأخص العمل على الرّفع من مستوى المهارات في اللغات المُدرّسة، والتي لا تحظى بالقدر الكافي من الاهتمام، إلى جانب تحسين كفاءات الجامعات والمؤسسات الحكومية لمعرفة المناطق عن قرب، كما شددت هذه التوصيات بالخصوص على ضرورة مُلحة؛ وهي دعم البحث العلمي والتدريب طويل الأمد دون أية عراقيل سياسية قصيرة الأمد من جهة، ودعم وتمتين جهود الاحتفاظ بالكفاءات المُكملة ذات المستوى العالي التي تُقدّمها الجامعات وبعض مؤسسات الحكومة. لذا؛ أشرف «لامبرت» على دراسة تكميلية سنة 1996 اقترحت خلق «مؤسسة قومية للدراسات الدولية».

### المواقع والولاءات في عصر العولمة:

لقد صار التّقدّم التكنولوجي يعني أنّ جماعات صغيرة كتنظيم القاعدة مثلاً؛ يمكنها أن تُصدر أشرطة سمعية بصرية بجودة عالية، وبوسعها أن تصل إلى جماهير عريضة ومتفرقة، وذلك لكون هاته الأشرطة لا محالة تتصدّر العناوين في العديد من وسائل الإعلام والتواصل «الرّائجة»، إلى جانب تداولها بين المعارف (بما في ذلك إشارة شفوية من ذوي نفس الاهتمام).



إنَّ تكنولوجيات التَّواصل الجديدة تُحوِّل لجماعات إثنيَّة وطائفيَّة صغيرة ومجموعات أُخرى ذات توجُّهات مماثلة؛ القيام بعمل فعَّال عبر مواقع مُتناثرة وجِدُّ متباعدة من أجل دعم وخدمة مصلحة الوطن والدين.

وهكذا؛ يتمُّ نقل الأحداث السَّلبية لسكانة بيريفان (yerevan) أو ناكورنو كاراباخ (- nagorno karabakh) على وجه السُّرعة إلى مجموعات مُنظمة في كاليفورنيا، كما تستطيع كذلك جماعات إثنيَّة في شمال مالي (واللَّاجئون الماليون في ليبيا) مشاركة محنتهم مع بني جلدتهم وداعميهم في أوروبا وفي أماكن أُخرى. وبالمثل يُمكن لصور مُلتقطة بكاميرا هاتف نقَّال متواضع من قِبَل حارس سجن في أبو غريب أن تُعرِّض في لمح البصر عبر العالم مرفوعة بتعليقات وروايات تقوِّض التَّصريحات الرِّسميَّة الأمريكيَّة حول هدف الولايات المتَّحدة من الانشغال بالعراق، وتحدُّ من فاعليَّة جهاز الدِّبلوماسية العامَّة للإدارة الأمريكيَّة، كما أنَّها تضعف من ثقة حلفائنا في القدرات العسكريَّة والدِّبلوماسية الأمريكيَّة، وتفيد كذلك في تبرير الهجمات المباشرة على المنشآت الأمريكيَّة ومنشآت الحكومات الدَّاعمة للأهداف والمصالح الأمريكيَّة.

### ديناميَّات الثقافة والهوية:

إنَّ الدُّول، حتَّى ولو كانت فاشلة أو غير قادرة على حماية أراضيها، تواصل التَّصرُّف على أنَّها فاعلٌ أساسيٌّ على المستوى الدُّوليِّ. أمَّا الولايات المتَّحدة؛ فإنَّها تتصرَّف اليوم من خلال مشهد دوليٍّ؛ حيث لا يمكن تجاهل حقيقة مفادها: أنَّ القبائل والإثنيَّات وروابط القرابة والنَّسب ترتكز على أنَّ المجموعات المتفرِّعة التَّابعة للدَّولة والقائمة على أسس هويَّاتيَّة كهاته، سواءً في باكستان أو الشَّيشان، لا تنشط في مواقع محلَّية ونائية فقط، بل تعمل أكثر فأكثر على مستوى إقليميٍّ ودوليٍّ.

إنَّ مفاهيم الهويَّات القبليَّة والطائفيَّة والإثنيَّة التي كانت تؤخِّذ سابقاً على أنَّها بدائيَّة، غير قابلة للتَّأقلم والتَّجديد، جامدة، وآيلة حتماً إلى الزَّوال، قد صارت جزءاً لا يتجزأ من الحداثة ومن العالم الحديث، ويمكنها أن تكون عاملاً إيجابياً إنَّ أخذت مأخذ جدِّ، أو تبقى على الأقلِّ في نطاق ضيق ومُحكَم إنَّ هي أخذت على مجرَّد حالها، وهكذا؛ سيعتمد عددٌ هائل ومتزايد من النَّاس على روابط النِّفَّة المعهودة، لا سيَّما وأنَّ بلدانا من العالم تواجه فشل نجاعة حكمة الدَّولة وتداعي النِّظام العامِّ، وتغيير المناخ والتَّحوُّلات الدِّيمغرافيَّة الأساسيَّة، وندرة المياه، وتهديد الأوبئة الفتَّاكة، أو تهديدات أُخرى تشكِّلها مجموعات صغيرة على الأنظمة الحاكمة، وبكلِّ بساطة؛ يمكن القول: إنَّ هذه الرُّوابط أو الأواصر لا زالت مجدية، إلَّا أنَّها لم تفهم اليوم على نحو سليم أكثر من قِبَل القوى الدُّوليَّة التي تتدخَّل أحياناً في بعض المناطق؛ حيث يقتضي التَّصرُّف الفعَّال فهماً مُسبقاً لكيفيَّة تفاعل وتأثير هذه الولاءات، ويمكن أن تشمل هذه الرُّوابط حاصلين على شهادات تعليميَّة عُليا، منهم (الصِّربي) «رادوفان كاراديتش» (radovan karadzic) الذي تلقَّى تعليمه وتكوينه بالولايات المتَّحدة

الأمريكية)، كما يمكن أن تضم أفراداً من الطبقات السفلى المقهورة. هكذا؛ فالهويات القبلية والطائفية ليست جامدة، بل يمكن أن تدمج عناصر جديدة وتصبح أجزاءً مُكمّلة ومندمجة في العالم «الحديث» المعولم.

عندما يصبح تصرف الدول والقوى الغازية غير متوقع؛ فإنه سيؤدي لا محالة إلى التدخل وتولي المهام من طرف القبائل والعائلات السلالية، والجماعات الإثنية وذوي الصلات الأخرى غير المرئية للعالم بالمعنى العام، وبالطبع؛ يمكن القول بأن تصرفات الولايات المتحدة في العراق منذ 2003 ساهمت عن غير قصد في شحذ الفرقة والانشقاق السني الشيعي الطائفي، إلى جانب تصدعات أخرى أفضت إلى مزيد من اتساع هوة الانقسامات بالبلد، حيث كانت الحدود إلى وقت قريب هادئة نسبياً. كل هذا أفضى إلى خلق مشكلة اللاجئين العويصة بالدول المجاورة من جهة، وإلى هجرة نسبة مهمة من المتعلمين ومن الطبقة الوسطى من جهة أخرى، وبالتالي؛ عمل على خلخلة أعماق وتآليب أقوى لمن تبقى بالبلد من العراقيين. إن السعي لإدراك كيف ولماذا يضع العراقيون كل ثقتهم في القادة الطائفيين وشيوخ العشائر عوض أن يمنحوها لحكومة مركزية فاسدة تهدد أمن واستقرار البلاد؛ هو فهم يقتضي بالضرورة اعتبار القبيلة والإثنية والطائفية على أنها قوى بوسعها الاضطلاع بأدوار إيجابية أكثر منها سلبية في المجتمعات الحديثة.

### المعنى الحديث للثقافة:

يُحيل تعريف الثقافة عموماً على مجموع افتراضات ضمنية مشتركة على نحو واسع حول كيفية تفاعل الأشياء في مجتمع ما، وكيف يجب أن تتفاعل بشكل أمثل، ولو على الأقل بالنسبة للمجموعة المرجعية العامة للمرء. فالمفاهيم الثقافية المشتركة كالثقة، والالتزام، والولاء، والعائلة، والمعتقد والتراثية الاجتماعية، على سبيل المثال، ليست لها حدود إقليمية، وإثنية أو دينية، بل هي مفاهيم مُتجددة الظهور والتنازع، ولهذا؛ فإن مآل السياسات القائمة على الافتراض بأن المعتقدات الثقافية المشتركة لمفهوم «القبيلة» مثلاً؛ أي: اعتبارها مجرد عنصر «ثابت» ومُستقر -أي: تلك النظرة الشائعة في بداية القرن العشرين- سيكون حتماً هو الفشل الذريع، إلا أن أفكار كهذه تبقى إلى حد بعيد ضمنية ومشتركة، لكن غير مُعبّر عنها بشكل واضح. وفي سياسات الأنظمة، وحتى بالنسبة للدول، يمكن للمرء أن يجهل هذه التصورات الثقافية، بما في ذلك المفاهيم الدينية والعرفية، وهو ما يتم على حساب فعاليتها ونجاحاتها.

لا يتطلب فهم كيفية تأثير الثقافة على السياسة والأمن إدراك ديناميات ثقافات وتواريخ الشعوب الأخرى، وإنما يستوجب أيضاً استيعاب المفاهيم السائدة في الولايات المتحدة وأوروبا، والمتحكمة أساساً في توجيه الفكر السياسي ومسار التغيير. يتعلّق مقال لأستاذة العلوم السياسية «ليزا ويدين» أساساً بكيفية تطور الأفكار الثقافية في العلوم السياسية الأمريكية، لكنّه في المقابل؛ يُظهر كذلك كيف يمكن أن تتخذ أقبليات أو جماعات داخل الدولة مساراً مُستقلاً وتتبوأ مقاماً نافذاً في أوساط الدولة، لذا؛ فالعمل السياسي الفعّال لا يتطلب فهم الآخرين فقط، بل يستلزم أيضاً استيعاب الثقافة والمعرفة التاريخية على حدّ سواء كعنصر ترياق لقناعات

تبدو واهية حول الحكامة الجيدة والتماسك الاجتماعي؛ أي: تلك القناعات التي تنادي بشعار: «مقاس واحد يسع الكل». إن السياسة لا تعني بالضبط من يحصل على ماذا ومتى وأين، بل إنها تخص كذلك الصراعات حول التمثيلات والتصورات البشرية.

## عودة الدين:

اعتبرت نظرية الحداثة بعد الحرب العالمية الثانية، خطأ، أن الدين قد أصبح هامشياً في العالم الحديث، بينما تقدم إيران دليلاً دامغاً على مدى عدم صحة هذه النظرية. فمن بين كل دول العالم الثالث؛ كانت إيران المجتمع الذي شهد تحولاً هائلاً من حيث الحداثة قبل 1978-1979. ورغم ذلك؛ فالتحدي الأشد الذي واجهه الشاه لم يبرز إلا من بين أحضان الطبقة المتوسطة المدنية المتنامية؛ أي: من بين أولئك الذين كانوا من أكبر المستفيدين من الحداثة، وهكذا كانت الحيلة هي الثورة بدل الاستقرار السياسي. وكانت الزعامة والمشارع الدينية، وليس التكنولوجيا العلمانية، هي التي منحت الالتحام والقوة للثورة الإيرانية.

يذهب بعض المفكرين الدارسين الإيرانيين إلى أبعد من ذلك في تحليلهم. فمثلاً؛ تجادل «فريبا عادلخاه» (fariba adelkhah) بالقول: إن الثورة الإيرانية أضحت تتحقق اليوم مع جيل جديد لم يولد في 1979-1978؛ أي: هذا الجيل الذي بلغ أشده اليوم، وأصبح له باع في الخلق والمساهمة في «المجال العام الديني» (espace public confessionnel) من الأسفل وليس من لدن الدولة؛ أي: حيث يتداخل الديني بالسياسي على نمط لا يتماشى مع ما يتوخاه الزعماء الدينيون البارزون. لذا؛ يستلزم الوصول إلى هذه المجموعة من الجيل الجديد سياسة أكثر حدة ودهاء بدل محاولة تقويض النظام القائم.

تقدم أمريكا اللاتينية مثلاً صارخاً ومنافياً تماماً للحكمة السائدة حول نظرية الحداثة. في البيرو وغواتيمالا، كما في بلدان أخرى، برزت شبكات جديدة من علاقات الثقة والانتماء والقدرات التنظيمية واكبت التحول الديني في ثمانينيات القرن العشرين؛ ما أدى بمجموعات من رجال الدين، بما فيهم الكاثوليكيون التقدميون في البيرو والإنجلييون في غواتيمالا الملهمون من لاهوت أو ثيولوجيا التحرير، إلى تكوين رأسمال اجتماعي؛ حيث إن بناء «الاستقرار ينطلق من القاعدة، ولا يُعرض من القمة». قامت هذه الحركات بالكثير لإنهاء الأنظمة الأوتوقراطية؛ أي: أكثر من أي تدخل خارجي أمريكي مفروض من فوق، وهكذا تقدم الولايات المتحدة مثلاً آخر حول الطوائف الدينية، والتراثيات، والمصالح الخاصة، وكلها عوامل تساهم بشكل ملحوظ في الجدل الدائر باستمرار حول القيم المشتركة. وبالمثل؛ لا يمكن تفسير قوة حركة التضامن البولندية دون الإشارة إلى دور الدين. كل هاته الثورات المنطلقة من الأسفل؛ أي: من القاعدة؛ تشير إلى حدود التدخل الأجنبي اعتماداً على القوة العسكرية لا غير.

## ميراث «الغرب مقابل البقية»:

يبدو من السهل انتقاد أطروحة صامويل هنتنغتون المنادية بصراع «الغرب مقابل البقية». وكان هدفه في أوائل تسعينيات القرن الماضي تقديم «خارطة بسيطة لعالم ما بعد الحرب الباردة» تؤكد قدوم «صراع الحضارات»، لكن عمله هذا كان حافزاً لعلماء سياسة آخرين ومنظري العلاقات الدولية للتأكيد مجدداً على دور الثقافة والتقاليد في العلاقات السياسية والدولية.

على الرغم من بساطة خارطة «هنتنغتون» وإدعائها «نهاية التاريخ» المحددة زمنياً؛ فإن التقاليد لا تعدو مجرد مفهوم مخلفات أو رواسب لإضفاء وصف موحد ومتشابه لكل قيم الحضارات والثقافات ما قبل الحداثة، وسواء تعلق الأمر بعصر ما قبل الحداثة أو بزمنا المعاصر؛ فإنه من الصعب اعتبار الحضارات والثقافات وكأنها منغلقة ومحددة بدقة، وذلك لأن التقاليد في مجملها مجموعة من المفاهيم الثقافية والتصورات المشتركة والممارسات التي تخول الحياة الاجتماعية والسياسية، وتلعب هذه الاعتقادات الثقافية الرائجة دوراً حاسماً في تشكيل ما يُصطلح عليه اليوم بـ «الحداثيات المتعددة»؛ أي: إمكانية وجود مسارات أخرى للحداثة تختلف عن اتجاهات الغرب، وتتميز بقدرات هائلة على التصحيح الذاتي المستمر. واليوم؛ هناك تقاليد متعددة تتعايش مع تجربة الحداثة وتحدد معالمها، وفي نفس السياق؛ يمكن للاتينية والطبقية الاجتماعية المنغلقة، والطوائفية والزبونية أن تشكل عناصر حداثيات متميزة ومنسجمة مع فكرة الاختيار الفردي والمسؤولية الشخصية.

إن إحدى أهم الصعوبات في الصياغة النظرية لهنتنغتون «الغرب مقابل البقية» هي أنها أعادت طرح عنصرَي الثقافة والدين في التعامل مع السياسة، وبذلك بالغت في قدرة وانسجام هذين العنصرين إلى جانب تناولها للعالم الإسلامي وكأنه كتلة متراسمة وموحدة، وهو ما يفيد أن الثقافة، حسب تعبير العلوم السياسية، أصبحت متغيرة مستقلة. إن هذه النظرة إلى الدين على أنه بديل صارخ؛ سواء كعنصر مُنغبر ومُستقل أم لا، يمكن تفاديها بتبني مقاربة لفهم السياسة؛ أي: مقاربة تذهب أبعد من علاقات السلطة والمصلحة فقط، لذا فنتناول هذه القضايا بطريقة أكثر فعالية يتطلب فهم الأفكار المشتركة والضمنية في غالب الأحيان حول ما هو الصواب، والحق، والواجب، وما هو إلزامي ومفروض دينياً؛ أي: كل تلك التصورات والمعتقدات التي تخول للأفراد في مجتمع ما أو من مجتمعات مختلفة بناء علاقات تآزر وتكافل وتعاون. وهكذا؛ تكتسي هذه المفاهيم الخلفية انتشاراً واسعاً بين أتباع الدين بصفة عامة؛ سواء كان الإسلام، أو المسيحية، أو الهندوسية، إن هذه الاعتبارات العقائدية المتجددة ليست سوى عامل واحد، ضمن عدة عوامل أخرى، ولها أهمية غالباً أقل من حيث المساهمة في خلق الإطارات المحددة للممارسات والتصورات، كما أن الملتزمين بالتقاليد الدينية يتوقع أنهم بعيدون كل البعد عن تشكيل كتلة موحدة من خلال استخدامهم وتفعيلهم لهذه الإطارات المنظمة لسلوكياتهم.



بالإضافة إلى كون السياسة صراع حول السيطرة على السُّكَّان والموارد؛ فهي تبقى أيضاً صراعاً حول المُتخيل لدى النَّاس، إلى جانب كونها منافسة حول معاني الرُّموز، وتأويلها والسيطرة على المؤسسات الرَّسْمِيَّة وغير الرَّسْمِيَّة التي تنتج وتحافظ على هذه الرُّموز أيضاً، وهذا التأويل للرُّموز يتمُّ إجراؤه عبر خلفيَّة تصوُّرات ضمنيَّة ومُسلَّم بها، وحولها تُصاغ المعتقدات والممارسات في أيِّ مجتمع. وعلى نطاق أوسع؛ يمكن اعتبار السياسة على أنَّها تشارك وتتأفَّس معاً في الإنتاج الرَّمْزيِّ والتَّحكُّم في المؤسسات الرَّسْمِيَّة وغير الرَّسْمِيَّة، والتي تُعدُّ بمثابة المعايير الرَّمْزيَّة للمجتمع.

### الإسلام والإثنيَّة:

لا زال العالم ذو الأغليَّة المسلمة مصدرَ خوف لأولئك الذين يعتبرونه كآخر قلاع رفض الحداثة، رغم أنَّ نفس المفهوم ينطبق أيضاً على إفريقيا جنوب الصَّحراء، وجنوب شرق آسيا، ومناطق أخرى بأمريكا اللَّاتينيَّة ذات العدد المهم من السَّاكنة الأصليَّة. في كلِّ هذه الحالات؛ ساعدت عوامل مثل وفرة التَّعليم العالي، وسهولة التَّنقُّل والسَّفر، وانتشار وسائل الإعلام والتَّواصل، بشكل سريع على تغيير طبيعة العلاقات والأواصر، ما يصطلح عليه «بالعروة الوثقى»، كما أنَّ نظام «الحوالة» لإرسال الأموال والرَّسائل عبر الشرق الأوسط، بما في ذلك الأماكن النَّائية في أفغانستان، وإيران وباكستان؛ ربَّما شكَّلت مصدر ارتياب للبعض، لكنَّ توفيقها المرن بين وسائل التَّواصل الحديثة والتَّقليديَّة الفعَّالة والموثَّقة يساهم في المحافظة على شريان الحياة بالنِّسبة للقري النَّائية، كما أنَّه يتيح للمهاجرين واللَّاجئين مساعدة ودعم من تركوا من الأهل وراءهم على نحو لم تتمكَّن أيَّة سلطة مركزيَّة أو منظَّمة مساعدة دوليَّة القيام به لوحدها.

يَدَّعي المسلمون بأنَّ الالتزام بتعاليم الإسلام يحلُّ محلَّ الرُّوابط العرقيَّة؛ بحيث إنَّ الأفراد والجماعات تعتمد لتمييز نفسها على أسس مُشتركة، بما في ذلك اللُّغة، والثَّقافة والنَّسب والحَسَب والتَّاريخ. لكن مع بداية الفتوحات الإسلاميَّة الأولى في القرن السَّابع الميلاديِّ وانطلاق الجيوش العربيَّة من شبه الجزيرة العربيَّة نحو الشُّعوب العجميَّة التي لا يمكنها الادِّعاء بالانتماء إلى العرق العربيِّ؛ بدأت تطفو مراراً وتكراراً قضايا الأعراق والنَّسب.

كما في مناطق أخرى من العالم؛ المفاهيم الإسلاميَّة حول الأعراق بناءات ثقافيَّة، ولهذا السَّبب يصعب إيجاد مفردة محدَّدة في لغات الشرق الأوسط ولغات أخرى تقابل المصطلح الإنجليزي «الإثنيَّة» (ethnicity)، وهو مُصطلح خاصٌّ بالدارس الملاحظ، إلَّا أنَّ أولئك الذين يُقرُّون بالروابط الإثنيَّة يعتبرونها ثابتة وطبيعيَّة، وغالباً ما تؤخذ الإثنيَّة على أنَّها مسألة مولد، غير أنَّ هناك استثناءات شائعة. إنَّ الأهميَّة الاجتماعيَّة والسياسيَّة للهويَّات الإثنيَّة والدينيَّة تخضع لتغيُّر ملحوظ حسب السِّياقات التاريخيَّة والاجتماعيَّة، ولنأخذ مثلاً مفردة «قوم» في أفغانستان؛ فهي حسب السِّياق يمكن أن تعني «قبيلة»، أو قسم مُتفرِّع عنها، أو شعب من نفس الأصل ونفس منطقة الإقامة، أو بشكلٍ أعم؛ يتقاسم الهوية الدينيَّة واللُّغويَّة. وعلاوة على

ذلك؛ منذ النصف الأخير من القرن الماضي حدثت هجرة جماعية وعلى نطاق واسع بحثاً عن العمل، فهناك هجرة الباكستانيين إلى المملكة العربية السعودية، والأتراك والأكراد إلى غرب ألمانيا، وشمالياً إفريقيا إلى فرنسا - سواء كمهاجرين أو لاجئين-، والأفغان إلى إيران وغرب أوروبا، ومسلمي البوسنة إلى النمسا وألمانيا، فكان لهذه التجربة وقع كبير في تغيير الأهمية والتأثيرات السياسية للهوية الإثنية.

في شبه الجزيرة العربية؛ توحى الادعاءات بالانتساب إلى الهوية الإثنية أو القبلية، رغم أن الفرق بينهما غير واضح تقريباً إلى مفهوم غير مُحدّد في معظم الأحوال، وخاصةً في دول كالعربية السعودية وعمان واليمن، ودول الخليج. وهذه الانتماءات عادةً ما تُحدّدها معايير نسبية سلائية تحيل إلى أصل النسب من أحد الجدّين الاثنين المعرفين بالاسم، فعرب «الشمال» يقتفون أثر نسبهم إلى الجدّ المُسمّى: عدنان، أما عرب «الجنوب»، بما فيهم من يتكلمون اللغات السامية عدا العربية، فهم يدّعون النسب إلى الجدّ قحطان. لكن ادعاء بعض الجماعات بالانتساب إلى عدنان أو قحطان قد يشير إلى جانب من المرونة في تأكيد مثل هذه المزاعم؛ رغم أن السلالة أو شجرة الأنساب تُعدّ ثابتة. وبالفعل؛ هناك جماعات كالشيعة اللواتي ذات اللسان السندّي والمقيمة على الساحل العماني تدّعي نسباً عربياً منذ ستينيات القرن العشرين، مُعلّلين فقدانهم «المرحلي» اللغة العربية ولهويتهم القبلية جرّاء إقامتهم واستقرارهم قروناً في شبه الجزيرة الهندية، وأما العبيد سابقاً أو الخدم المحسوبون على الأسر الحاكمة وأعيان القبائل في جميع أرجاء شبه الجزيرة العربية؛ فقد احتلوا مكانة اجتماعية دونية مثل تلك الجماعات الأخرى التي لا تحظى بأيّ نسب قبلي، وهذا ما يبدو جلياً من خلال الأشغال المنوطة بهم، وانعدام مصاهرتهم مع المجموعات المختلفة، لكن الظروف الاقتصادية الحديثة عرّت بوتيرة سريعة جملةً من هذه الفوارق. وبالنسبة لأصحاب النظرة التقليدية حول شبه الجزيرة العربية؛ فإنّ الملامح الإفريقية البادية للعيان تُفيد انحدار الفرد من سلالات العبيد، لكنّها في نفس الوقت تشير إلى أن ذلك الفرد ينتسب إلى سلالة الأسر الحاكمة، حيث كان اتّخاذ الإماء والجواري أو المحظيات أمراً شائعاً لدى الأجيال السالفة.

تبيّن الهوية العربية المعاصرة إلى أيّ مدى يمكن أن تكون الادعاءات الإثنية متنوّعة ومتعدّدة تاريخياً وسياقياً، يؤكّد العديد من العرب انتماءهم لنفس العرق على الرّغم من أن السّاكنة اختلطت وتصاهرت على مرّ العصور عبر العالم العربيّ كلّهُ. ورغم فرقتهم السياسية، والدّعوات الأولى للوحدة العربية في بداية القرن العشرين إبان ضعف الإمبراطورية العثمانية، فإنّ العرب موحدون لغة وثقافة. وعلى أيّ حال؛ فالكثير من اللهجات العربية تبقى مُبهمة وغير مفهومة بشكل متبادل بين جميع الأقطار، فعلى سبيل المثال؛ يجد العرب من السعودية ودول الخليج الأخرى صعوبة في فهم اللهجة العامية المغربية، ومهما يكن؛ فإنّ انتشار التعليم العالي عبر المنطقة ساهم منذ منتصف القرن الماضي في الرّفع من حدّة المطالبة بالقومية العربية والعروبية، كما ساعد كذلك في تسهيل التّواصل بين العرب من مناطق مختلفة بلغة عربية «مُتّقة» على منوال لغة التدريس ولغة وسائل الإعلام. لكن؛ لا تزال هناك اختلافات هامة من حيث اللهجة والهوية المحليّة.

لذا؛ فالفرد في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر ليس مجرد مسلم فقط، بل هو عربي أيضاً، (وليس هناك عرب مسيحيون ومسلمون دون سواهم، بل ثمة يهود يتكلمون لساناً عربياً في إسرائيل وفي شمال إفريقيا) إلى جانب وجود بربر منهم، ونونيين، وشراكسة، وهويين، وماليزيين، وسنديين، وسومطريين أو فلانيين.

وبما أن الاعتبارات الدينية والإثنية لا تُشكل سوى عنصرين اثنين من عدة خصائص مشتركة بين الأفراد والجماعات في الشرق الأوسط؛ فمن المهم جداً تحديد مدى جدوى هذه المميزات الاجتماعية في السياق العام للهوية الاجتماعية والشخصية، بدل الاكتفاء بحصر فيفسائي في حدود: الجماعة الإثنية، والطائفة، والنسب العائلي، والموطن، والشغل، وعلى سبيل المثال: في شمال إفريقيا تدعي شعوب المنطقة انتسابها إلى أصول عربية وبربرية معاً، وهذه الادعاءات بالهوية الإثنية قائمة على أسس الخصائص اللغوية والثقافية.

إن اللغة العربية هي اللسان السائد في شمال إفريقيا، كما أن الحضارة العربية هي المهيمنة، لكن تيار الانتماء المتميز للهوية الأمازيغية يعرف تزايداً مطرداً هو الآخر كذلك، وليس في الواحات النائية والوديان الجبلية فحسب، بل في المناطق الحضرية أيضاً. في المغرب يتكلم تقريباً نصف ساكنة البلد إحدى اللهجات البربرية رغم أن معظم البربر المغاربة، وبالأخص الرجال، يتحدثون العربية كلغة ثانية. ومنذ منتصف التسعينيات؛ نُقدّم التّفرة المغربية الأخبار باللهجات البربرية الرئيسية بموازاة مع اللغة العربية والفرنسية، ثم منذ سنة 2005؛ أُدرجت لغة بربرية موحدة اعتماداً على لهجة «تشلحيت» (ورد التأكيد في النص الأصلي) وبدا استعمالها في مدارس الجهات ذات الأغلبية البربرية، كما تم كذلك استخدامها في الإعلام المرئي الرسمي. وفي منتصف التسعينيات، وبدافع من التهديد الذي كانت تشكّله الحرب الأهلية في الجزائر المجاورة، وخوفاً من الحركة الانفصالية البربرية، أخذ الملك الحسن الثاني القرار بقبول حركة ثقافية بربرية لتحذ من إغراءات المد الانفصالي.

في المغرب؛ غالباً ما تخضع التصنيفات لتحديد هوية البربري والعربي إلى اعتبارات ظرفية، حيث يركّز الناس على جوانب مختلفة من هويتهم حسب السياق، ومن الأفضل اعتبار هوية العربي أو البربري على أنها سلسلة متصلة بدل مجرد خاصية بارزة. فهذه الأنماط المختلفة من العمل، والإقامة والمصاهرة والأصول الحضرية والريفية وبعض العوامل الأخرى؛ كلها تُبرز أن مميزات العربي والبربري الإثنية في شمال إفريقيا تعوزها عناصر التصنيف الرائجة عموماً في مناطق وسياقات أخرى؛ كما هو الشأن بالنسبة للأكراد في شمال العراق أو المسلمين في البوسنة.

إن إثبات الهوية الإثنية عادةً ما يكون ادعاءً سياسياً؛ ففي أفغانستان كانت القوة المعارضة سواء للدولة الخاضعة للسيطرة السوفييتية سنة 1978، أو المناهضة للاجتياح السوفييتي سنة 1979 مُشكلة في أغلبها من جماعات إثنية تمتاز بتنظيمها القبلي وقاسمها المشترك هو الإسلام. وأما في باكستان، وخاصةً

بعد انفصال بنغلاديش سنة 1971، كانت النخبة ذات الأصول البنجابية الحاكمة آنذاك تنظر بارتياح إلى الجماعات الإثنية الأخرى كالسند والبشتون والبلوش والمهاجرين، (أي: اللاجئون المسلمون النازحون سنة 1974 ممّا يُعرف اليوم بالهند). تولى دولة الباكستان للإسلام كهوية أهميّة أكثر بكثير من الروابط الإثنية المشتركة بين الأقليات لديها مثل البلوش الذين كافحوا من سنة 1973 إلى 1977 من أجل الحكم الذاتي الإقليمي، لكنّ تمرّدهم لم يكن ناجحاً، بيّد أنّه ساهم في الرّفع من مستوى الوعي القومي لدى البلوش؛ أي: هذا الوعي الذي يتجاوز الانقسامات القبلية.

إنّ ميزة إضافة لقب إثنيّ أو طائفيّ إلى اسم الفرد تنطوي على أفكار مشتركة عن الحوافز والسمات المميزة؛ سواءً لأفراد المجموعة الإثنية التي ينتمي إليها أو للمجموعات الأخرى، بما في ذلك ما يُعوّل عليه من طرف كلّ مجموعة، فالهويّات الإثنية كتلك الخاصة باللغة، والطائفية والأمة والعائلة لا يمكن استيعابها إلّا من خلال سياق افتراضات أكثر تعميماً تهّم طبيعة العلاقات والواجبات الاجتماعية في مجتمع ما، قد يكون هذا الإدراك معتدلاً كما يتجلّى من خلال طبيعة العلاقات البربرية بشمال إفريقيا، أو قد تكون مصدر تهديد للمجتمع المدني كما في البوسنة والعراق، إلّا أنّ هذا الفهم لا يقتصر على من مستواهم التعليمي متدنٍ. فمثلاً؛ رادوفان كاراديتش يعتبر الابن النّموذج للهوية الإثنية الخبيثة رغم إتمام دراسته الطّبيّة العليا وتكوينه بجامعة كولومبيا الأمريكيّة.

تؤكد التّصورات الحديثة الإثنية على كيفة توالد هذه المميّزات وإنتاجها والحفاظ عليها في المجتمع، ويتمّ تعديل الهويّات العرقية باستمرار وفقاً للمتطلّبات المتغيّرة حتّى ولو تمسّك بعض أنصار القومية الإثنية بادّعائهم أنّ الهويّات الإثنية بديهية وغير قابلة للاختزال.

يُعطي الأكراد مثلاً صارخاً في هذا المضمار، بالنّظر إلى كيفة تشكيل وبناء هويّتهم الإثنية والدينية أو نعتهم وتعريفهم بـ «الأكراد»، تظهر الصّعوبات التي تعترض التّعامل مع الهويّات الإثنية على أنّها مجرد معطيات أوليّة وأصلية أو أنّها جملة مصالح جماعية مشتركة ومحليّة، يعيش معظم الأكراد في تركيا (يُقدّر عددهم بخمسة عشر مليوناً؛ أي: حوالي 20% من ساكنة البلد). رغم أنّ بضعة ملايين أخرى تقيم في إيران المجاورة وفي شمال العراق، إضافة إلى أعداد أقلّ من ذلك في سوريا وفي أماكن أخرى، من بينها غرب ألمانيا.

تشير أهميّة الأمر الواقع للحكم الذاتي الكرديّ القائم بشمال العراق إلى إمكانية تقلّب الهويّات الإثنية، وبعدها إلى ما وراء الحدود القومية.

تستحقّ الهويّات الإثنية والدينية المعاصرة في الدّول الجديدة في آسيا الوسطى والقوقاز اعتباراً خاصّاً؛ فخلال الحقبة السوفييتية، عمل جوزيف ستالين على خلق هويّات إثنية - أي هويّات «وطنية» حسب



التعبير السياسي للاتحاد السوفييتي سابقاً، وذلك من أجل إضعاف إمكانية مقاومة الهيمنة السوفييتية. لقد أدى التوسع الإمبريالي الروسي في بداية القرن التاسع عشر إلى الهجرة الجماعية القسرية للسكان المسلمة بالمنطقة، ما أذكى العداء للروس، وبالتالي؛ اعتُبر الناطقون باللسان التركي مثل التركمان، والكازاخستانيون والقرغيزيون (ذوو نمط عيش رعي) والأزبك؛ وهم في الأصل مزارعون وحضر، كلهم اعتُبروا منفصلين لأسباب إدارية، كما كان الحال بالنسبة للطاجكستانيون الناطقين بالفارسية، وكانت العوامل التي أدت إلى تشرذم وتفتت الهويات الإثنية هي الترحيل والتهجير المتكرر للسكان، وهجرة الروس الكثيفة إلى المدن الرئيسية، وإلى مناطق أخرى (كشمال كازاخستان)، وتغيرات السياسة اللغوية، بما في ذلك استبدال الحروف الأبجدية، وإحلال اللغة الروسية بدل الفارسية والتركية في المدارس، لكن هذه الجمهوريات المستقلة حديثاً استطاعت قلب هذا الوضع بسرعة؛ ففي أذربيجان انتقلت المدارس في منتصف التسعينيات من استخدام الحروف السيريلية إلى الأبجدية اللاتينية، ثم إلى اللغة التركية الأزرية كلغة للتدريس بدل الروسية. كما أقدمت كل من أوزبكستان وكازاخستان على اتخاذ خطوات مماثلة، وفي كل الأحوال؛ أفضى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى تنامي الوعي الإثني والصراعات الإثنية المرتبطة بالنزاعات حول الأرض، وموارد المياه، وموارد قومية أخرى، ولأن هذه السكينة الإثنية المختلفة تُقيم غالباً جنباً إلى جنب، فمثلاً: يعيش العديد من الطاجكستانيون في أوزبكستان، وتُقيم أقلية مهمة من الأزبك في جمهوريات مجاورة، فإن احتمالات حدوث نزاعات تبقى هائلة. أما حقوق هذه الشعوب في التعبير الذاتي عن هويتهم وثقافتهم؛ فكان وما زال إلى حدٍ بعيد في تحوّل مستمر.

هناك تفاعل دقيق بين الهويات الإثنية والدينية عبر سائر أنحاء العالم الإسلامي، والتوترات الطائفية بين الهندوس والمسلمين في الهند؛ هذا البلد العلماني سابقاً، توازي في أوجه عدة تفاعل الدين والإثنية بين التاميل الهنود والسينهاليين البوذيين في سريلانكا المجاورة، أما في ماليزيا؛ فادعاءات الهوية الإثنية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدين، ثم إنها منذ بدء نشاط حركة الأسلمة في نهاية السبعينيات؛ قادت كذلك تلك المطالب إلى وضع أولويات واستحقاقات اقتصادية وتربوية وقانونية. ورغم أن السكينة غير المسلمة في ماليزيا تمثل 40%؛ إلا أن دستور البلد يشكو من التباس وغموض وتعارض بخصوص علاقات الدين بالدولة. وبالمقابل؛ ففي البلد المجاور إندونيسيا، تشمل الأيديولوجيا الرسمية، البانكاسيلا، مبادئ عامة مُقتبسة من عدة ديانات بالعالم، بما في ذلك الإسلام أيضاً، لذا؛ فأقل ما يُقال: إن 90% من الإندونيسيين يعتبرون أنفسهم مسلمين، وأما الحكومة؛ فغالباً ما تحد من مشاركة المنظمات الدينية في السياسة. ومع ذلك؛ تعزو الشركات والمنظمات الدولية مهارات القيادة للموظفين على أساس الأصول الإثنية. وعلى سبيل المثال: يُفضل الباتاكو الأمبونيزيون أحياناً على الجوانيين بسبب سمعتهم كأحسن إداريين، ولعدم تفضيلهم وانحيازهم لذويهم وأقاربهم، وعلى أي حال؛ فإن استنزاف الموارد الطبيعية في بعض المناطق قد يُفضي أيضاً إلى صراعات إثنية حادة يتعذر ضبطها في غالب الأحيان.

أضحت الهوية الإثنية اليوم عابرة للمناطق والأمم بحدّة أكثر ممّا كانت عليه في الماضي، كما أنّ الاتصال بين أوطان المنشأ وجالياتها بالمهجر أصبح مباشراً وفورياً. ومثلاً: البقال اليمني في حيّ بروكلين بنيويورك يعمل أيضاً كَصِلَة وصل بين أبناء جلدته وقربتهم باليمن، إضافة إلى كونه حلقة وصل في نظام «الحوالة» (أي: إرسال النُفود من مكان إلى آخر) كما يمكن لكلّ من العامل التركي في المصنع الألمانيّ أو خادمة بيوت المغرّبة بإسبانيا أن يساهم كلّ منهما في تأقلم القادمين من منطقتهم أو بلد أصلهما مع الوضع الجديد بالمهجر، ثمّ إنّ تحويلاتهما الماليّة تُخفّف بالفعل من أعباء تكاليف المعيشة بالنسبة لأولئك الذين تركوا في البلد الأمّ، وفي نفس السياق، وخلال النّزاعات الإثنيّة؛ يمكن لهذه الخطوط العابرة للعالم أن تعمل على تيسير تدفّق المال والسّلاح عبر الحدود الدّوليّة، كما حدث في تفجيرات قطار أنتوشا بمدرّيد في آذار/مارس من سنة 2004.

إنّ الإثنيّة، مثل اللّغة التي تندرج ضمن نظام المعاني الاجتماعيّة المتغيّرة، تُعدّ عنصراً من بين عناصر الهوية. ومع ذلك؛ فإنّ الإثنيّة والطّائفيّة نتاج ظروف اقتصاديّة وسياسيّة ودوليّة تعمل على تشجيع أو إحباط أو تشويه تشكيل تلك الهويّات التي قد تستخدم في نفس الوقت للحصول على امتيازات سياسيّة واقتصاديّة بالنسبة للبعض، وإقصاء البعض الآخر. إنّ فهم ادّعاءات الهوية الإثنيّة يقتضي مراعاة كلّ من المعاني الجماعيّة القائمة والسّياقات السياسيّة، حيث يتمّ استحداث واستدامة مثل هذه الهويّات. لهذا؛ فالاختلافات الإثنيّة شأنها في ذلك شأن المنطقة، والطّائفة ونوع الجنس واللّغة، وحتّى القبيلة لا تُلغى بسبب الظروف الحديثة، بل العكس من ذلك؛ فتلك الفوارق توفّر أرضيّة لصياغة واستدامة تمايزات اجتماعيّة جديدة.

يجب دائماً أخذ الهويّات الإثنيّة بعين الاعتبار حتّى في حالة إذا حصل إجماع شعبيّ أو رغبة من طرف المثقّفين والزّعماء السّياسيّين في تبسيط إعادة تحديد الهويّات والمسؤوليّات، وذلك إمّا بغرض الحدّ من انقسامات الهويّات الإثنيّة أو الطّائفيّة، أو من أجل التّأكيد على أهمّيّتها. فبعض الحكومات والقادة السّياسيّين، مثل نظرائهم الزّعماء الدّينيّين، غالباً ما يسعون إلى التّخفيف من حدّة التّوترات المحتملة النّاجمة عن وضع مثل هذه التّعاريف الجماعيّة من خلال رفض وجودها رسميّاً، إلّا أنّه قد يبدو صائباً الاعتراف بها وأهمّيّتها مع محاولة التّحكّم فيها بشكل بناء. كما أنّ المفاهيم المشتركة حول الجماعة أو العشيرة لدى مجموعة إثنيّة أو إقليميّة؛ قد تتيح أرضيّة الثّقة والتّضامن؛ أي: عنصراً ضرورياً لتحقيق المشاركة والاشتغال الفعّال والنّاجح في المجتمع الحديث، لكن مع الأسف؛ يمكن كذلك لنفس تلك التّصورات المشتركة أن تُستغلّ للتّرهيب والتّدمير.

### الموقع المتميّز للقبائل والعشيرة:

يُحيل مصطلح «القبيلة» إلى مجموعة من الأشخاص يشكّلون جماعة أو عشيرة، وتدّعي انتسابها إلى سلف مشترك. في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعلى عكس عدّة مناطق أخرى من العالم، غالباً ما يعضدّ

الادعاء بالانتماء القبلي من لحة العشيرة والهوية والانتماء. وبين منتصف وأواخر القرن الماضي؛ كان القادة الوطنيون يرفضون تلك الادعاءات على أساس أنها «بدائية»، أو أنها عامل كامن فعلاً لتجزئة الوحدة الوطنية. في الوقت الراهن في كل من المغرب واليمن والأردن؛ لازالت الانتماءات القبلية تلعب ضمنياً دوراً هاماً في سياسة الانتخابات في عدد من المناطق، إلا أن جوانب أخرى من الهوية الشخصية والجماعية تظل سارية المفعول كذلك. وأي شخص رأى قوائم الأمانة المفصلة التي ترافق الملك عبد الله الثاني أو عمه الأمير الحسن؛ سوف يلاحظ توازناً مُحكماً بين القبائل والعشائر والأقليات المهيمنة بالأردن. وفي العراق تحت حكم صدام حسين (1979-2003)؛ كان الجهر بالهوية القبلية يُعدّ خرقاً للقانون في الثمانينيات، وذلك كان سعيًا إلى تقوية الهوية الوطنية، لكن سرعان ما تسرّب الإعلان بالهوية إلى الاستعمال العام، وإلى ممارسة النظام الحاكم في منتصف التسعينيات من أجل المحافظة على شرعية الحكم آنذاك.

لكن الولايات المتحدة خلال وجودها بالعراق؛ لم تدرك أهمية تلك الهوية القبلية إلا مؤخراً، رغم أنها تظل على قدر مهم من التأثير في العديد من مناطق الشرق الأوسط، كما أن القبائل والعشائر توفر الأساس لجملة من أشكال التضامن العشائري والسياسي، وإن كانت ليست دائماً عاملاً حصرياً في العديد من المناطق بشبه الجزيرة العربية والعراق والأردن وسوريا، وضمن عرب إسرائيل، وفي المناطق الفلسطينية.

على غرار تلك الأسس الأخرى المساهمة في تماسك اللحة الاجتماعية؛ فإن الهوية القبلية تبقى أمراً من ابتكار البشر (وأحياناً يشارك في ذلك الإثنوغرافيون وقادة الدول)، كما أنها تخضع للتغيير حسب السياق التاريخي والسياسي، إذ غالباً ما يحدث أن تتواجد مقاومة شديدة تقف في وجه المساعي لتسجيل شجرة الأنساب أو ادعاءات الانتماء إلى نفس العرق القبلي بدافع أن تدوين أو تسجيل الأنساب يثبت حدود الروابط بين الجماعات، وبذلك يحرف المسار الجاري لدى الجماعات لترتيب تحالفات والتزامات و«إعادة تصور» الماضي لإضفاء الشرعية على الإجراءات العملية في الحاضر.

يلجأ الأشخاص النافذون اجتماعياً وسياسياً إلى الارتكاز على مفاهيم القبلية والسلالة لترتيب تحالفات سياسية مع أعضاء من جماعات قبلية أخرى، سعياً وراء تهمين موقعهم إزاء سلطات الدولة وأتباعها. في غالب الأحيان؛ كان الإثنوغرافيون المهتمون بالمجتمعات القبلية يعتمدون في دراستهم حول روابط النسب والتنظيم القبلي على معلومات مُستقاة من أولئك الأفراد النافذين اجتماعياً وسياسياً. وفي المقابل؛ فإن تصورات الهوية القبلية لدى عامة رجال القبيلة، بغض النظر عن نسايم، تختلف بشكل مثير عن تلك الإيديولوجيات الرسمية لدى زعماء القبائل النافذين سياسياً.

يرتكز تصور آخر لمفهوم القبيلة على توظيفه كجهاز إداري في سياقات تختلف باختلاف الإمبراطورية العثمانية والمغرب وإيران ودول أخرى؛ سواء قبيل الحكم الاستعماري أو خلاله أو بعده، وتقوم الافتراضات الإدارية حول طبيعة القبائل عموماً وإلى حد ما على تصورات سائدة محلياً؛ لكنها تخضع للتعديل لأغراض

سياسية، ولهذا؛ فإنّ التّصوّرات الإداريّة للقبيلة تتخذ في كثير من الأحيان شكل هويّة تشاركيّة مع حدود إقليمية محدّدة ليست لدى العديد من القبائل، كما تمنح امتيازات ونفوذ لزعماء القبيلة الخاضعين لوجود نظام وسياسة الدّولة، وليس لوجود زعامة بمفهومها العامّ لدى أهل القبيلة. في بعض الحالات، كما حصل في المغرب والسّودان، لجأت سلطات الاستعمار سابقاً إلى الرّفع من شأن الهويّات القبليّة وتطوير الإدارة القبليّة بدهاء ومهارة فائقة؛ في محاولة منها لتأخير وصيد الحركات الوطنيّة. وكرّد فعل؛ أقدمت حكومات ما بعد الاستعمار لهذه الدّول وبلدان أخرى على فكّ ارتباطها الإيديولوجي بالماضي الاستعماريّ، وذلك باتّخاذ إجراءات لإلغاء نظام القبائل رسمياً كوسيلة إداريّة بالرّغم من أنّ مثل هاته الهويّات تظلّ مهمّة سياسياً.

يحيل مفهوم ثالث للقبيلة على التّصوّرات العمليّة التي يتمسّك بها ضمناً أفراد القبيلة كدليل لتصرّفاتهم اليوميّة في تعاملهم مع بعضهم في جماعتهم أو مع فئات اجتماعيّة أخرى. وهذه التّصوّرات لا تتجلى مبدئياً إلا من خلال التّفاعل الاجتماعيّ، إلا أنّ أهل القبيلة لا يعبرون عن هذه المفاهيم في الأمور العاديّة؛ لكونها تمثّلات مُسلم بها من جهة، ولكونها أساس تحالفات اجتماعيّة مُتغيّرة باستمرار من جهة أخرى. كما أنّ هذه التّصوّرات العمليّة عن القبيلة، وما يتّصل بها من مفاهيم الهويّة الاجتماعيّة، كلّها تتحكّم ضمناً في مجالات حسّاسة من الأنشطة، بما في ذلك التّحالفات أو العشائريّة حول حقوق ملكيّة الأرض، ومواطن الرّعي وقضايا سياسيّة أخرى كاستراتيجيّات المصاهرة (لأنّها تعتبر نوعاً من النّشاط السياسيّ) إلى جانب أشكال أخرى من الدّعم والتّأزّر والرّعاية. وعلى سبيل المثال، في الأردن، ولدى الفلسطينيين بالصفّة الغربيّة المحتلّة، وفي إسرائيل، تمتلئ الجرائد النّاطقة بالّلغة العربيّة بإعلانات تشير إلى تسويات بين أفراد عشيرة ومجموعات قبليّة لنزاعات نتجت عن خصومات أو حتّى عن حوادث سير؛ أدّت إلى ضرر جسديّ، حيث يتوسّط زعماء القبائل لتسوية وحسم تلك الخلافات.

## ما العمل إذن؟

كتب «ريتشارد لامبرت» في مقترحه لبرنامج المؤسّسة القوميّة للدراسات الدوليّة: «في محاولة مثيرة كبدل لمبدأ «هايزنبرج» (heisenberg)؛ صار من المستحيل بالنّسبة لرعاية وكالات الاستخبارات للبحث الأكاديميّ لِمَا وراء البحار أن تنجز العمل الذي أُعدّت أصلاً له؛ أي: جمع المعلومات»، ويضيف «لامبرت» بأنّ هناك تقليد مديد لوكالات حكوميّة علاوة على الاستخبارات تدعم البحث العلميّ في مواضيع دوليّة تهتمّها بشكل مباشر. وأمّا المؤسّسات الخاصّة، فتضع برامج البحث التي تعنيها. وفي وقتٍ ما في أواخر الثّمانينيات من القرن الماضي، استثمرت مؤسّسة «ماك آرثر» للدراسات الأمنيّة الدوليّة رصيماً أكثر بكثير من الدّعم الذي تقدّمه جميع المصادر الأخرى الخاصّة والفدراليّة معاً؛ وذلك بهدف تشجيع الدّارسين والباحثين على تجاوز حدود المناهج واكتشاف وتجربة وجهات نظر ومقاربات جديدة.

إنَّ التَّخْطِيطَ الفَعَّالَ لِلدِّفَاعِ؛ يَسْتَلْزِمُ الإِقْرَارَ بِوُجُودِ الإِعْدَادَاتِ المُؤَسَّسَاتِيَّةِ التَّكْمِيلِيَّةِ لِلتَّكْوِينِ بِشَكْلِ جَادٍ فِي اللُّغَاتِ الأَجْنِبِيَّةِ إِلَى جَانِبِ البَحْثِ الدِّرَاسِيَّةِ الخَاصَّةِ بِالمَنَاطِقِ الأَجْنِبِيَّةِ كَذَلِكَ. وَكَمَا أَظْهَرَ تَقْرِيرُ «لَامِبِرْت»؛ لَا يُمْكِنُ إِنْجَازُ إِلَّا القَلِيلِ مِنْ هَذَا التَّكْوِينِ عَلَى نَحْوِ أَمَثَلِ ضَمَنِ دَوَالِيبِ الحُكُومَةِ، أَمَّا الجُزْءُ البَاقِي؛ فَيُتَطَلَّبُ تَجْدِيدُ الاسْتِثْمَارَاتِ فِي الجَامِعَاتِ العُمُومِيَّةِ وَالخَاصَّةِ مِنْ أَجْلِ تَعْزِيزِ اسْتِمْرَارِيَّةِ تَكْوِينِ مَتِينٍ فِي اللُّغَاتِ الحَسَّاسَةِ وَفِي الدِّرَاسَاتِ الدُّوَلِيَّةِ الخَاصَّةِ بِالمَنَاطِقِ الأَجْنِبِيَّةِ.

وَمِنْ خِلَالِ تَقْدِيمِ مِثَالٍ وَاحِدٍ فَقَطْ؛ تَبَيَّنَ تِلْكَ الإِنْتِاجَاتِ السَّمْعِيَّةِ البَصْرِيَّةِ لَتَنْظِيمِ القَاعِدَةِ مَدَى وَعِيهَا المَعَاوِيلَ وَالمَتَطَوِّرَ بِشَكْلِ رَفِيعٍ بِالثَّقَافَةِ الشَّعْبِيَّةِ السَّائِدَةِ فِي المَنَاطِقِ الَّتِي يَنْشِطُ فِيهَا التَّنْظِيمُ. وَمَا تَوْظِيفُ الأَنَاشِيدِ أَوْ «المَوَاوِيلِ الرَّجَالِيَّةِ» بَلَا مُوسِيقَى مُصَاحِبَةٍ فِي فِيدِيُوهُاتِ القَاعِدَةِ إِلَّا خَيْرٌ مِثَالٍ عَلَى ذَلِكَ. فَمُعْظَمُ تِلْكَ الأَنَاشِيدِ لَا تَخْصُ تَنْظِيمَ القَاعِدَةِ، بَلْ هِيَ جُزْءٌ مِنْ اتِّجَاهَاتٍ ثَقَافِيَّةٍ عَامَّةٍ. وَمِنْ خِلَالِ لَكْنَتِهَا وَأَسْلُوبِهَا؛ يَتَبَيَّنُ أَنَّ مَصْدَرَهَا إِمَّا سُورِيَا أَوْ لُبْنَانَ أَوْ فِلَسْطِينَ، وَكَمِثَالٍ؛ فَهَذَا النِّشِيدُ أَسْفَلُهُ يَبْدُو شَامِيَّ الأَصْلِ:

«أعطيني جعبة وبارودة

زاد ثلاث أيَّام، ثلاث أَلْغَام،

وأطْلَقْنِي

مَش طَالِبَ تَرَافَقْنِي

إِحْمِ لِي ظَهْرِي، يَا خُوِيَا

وَمَا تَخْلِي

يَدَيْنِ السَّرِّ تَلَا حَقْنِي

أَعْطِينِي سِلَاحِي وَرَجَالِي

وَصْنِ أَطْفَالِي

وَخُذْ أَمْوَالِي

وَاتْرَكْنِي

مَش لَازِمَ تَصَاحِبْنِي



وسدّ الثغر

وأنا وربك مثلن ها الرجال

تخوض الحرب

وما تولى».

فعلى شاكلة موسيقى الرّاب في الولايات المتّحدة؛ فإنّ تصوير العنف في التّعبير الموسيقيّ الشّعبيّ لا يوازي بالضرورة الحياة في الشارع. لكنّ مؤسسة «السّحاب» للإنتاج الإعلاميّ لتنظيم القاعدة تُظهر إمكانيّة استغلال المفاهيم الثقافيّة الضّمنيّة والثقافة الشّعبيّة بالمنطقة حيث ينشط التّنظيم. وعلى منوال المادّة الإعلاميّة الإشهاريّة بالولايات المتّحدة للفيلم الكوميديّ «جيش لَوَاحِد» (army of one)؛ يخلق منتجو قناة «السّحاب» إحساساً بنوع من الاستئناس لبناء إعلام وتواصل أكثر خصوصيّة. لذا؛ فإنّ تمييز هذه القواسم العامّة المشتركة يتطلّب أكثر من مجرد التّفوق التّعليميّ في اللّغات والثقافات، كما لا يمكن اكتسابه من خلال تكوين مُستهدف قصير المدى فحسب.

إنّ اللّغة مفتاح للهويّات الإثنيّة «النّشيطة» في معظم الأحيان. في لقاء ضمّ عدداً من الوكالات الحكوميّة وأكاديميّين في بداية سنة 1993؛ كان الاهتمام الرّئيس يصبّ على المستوى العالي للتّركيب المعقّد للجريمة المنظّمة العابرة للحدود الوطنيّة؛ والمرتبطة بتهريب المخدّرات والأسلحة وغسيل الأموال عبر استغلالها للعولمة.

وهناك تمّ التّركيز على المجموعات الإجراميّة المتمركزة في الصّين ونيجيّريا وإسرائيل؛ إذ اعتبرت كمجموعات تستعمل اللّغات والتّواصل المشفّر الذي يمنح من لهجات غير معروفة، تقريباً لدى السّلطات التّنفيذيّة، أو لا يمكن فكّ شفراتها إلّا بعد أشهر من الحاجة الملّحة لها، أو عبر طلب المساعدة من أشخاص ذوي صلة بأهداف العمليّات.

وحثّى في الفضاء الإلكترونيّ لبداية التّسعينيات؛ عملت هذه المجموعات على تغيير تواصلها باستمرار كي تظلّ بعيدة وأمنة من مطارديها. كما تُظهر هذه الجماعات قدرة فائقة ليس على تغيير شفرات تواصلها فقط، بل تغيير الأنماط التّنظيميّة لديها بطريقة تتفوّق في مرونتها على مكاتب الولايات المتّحدة المكفّلة بتعقّب الجريمة المنظّمة الدّوليّة.

إنّ اللّغة ليست سوى عنصر واحد من المشهد، لذا؛ يجب أن يشمل الاهتمام كذلك طرح الأسئلة الجيدة بدون افتراض أنّ الهويّات الإثنيّة والدينيّة أو المواضيع المتغيّرة باستمرار والاهتمامات باللّغة الشّعبيّة تبقى

كلها هامشية في السياسة. وسواء تعلّق الأمر بمجموعة قَبَلِيَّة نيجيريَّة تطالب بحصَّتها من عائدات النفط، أو ظهور حركة بارزة محليَّة في وزيرستان، أو بزمرة مغاربة حضريّين يتدربون على القتال في العراق، ثمَّ يعودون إلى بلدكم لاستكمال ما يعتبرونه معركة موازية؛ فإنَّ القدرة على تعلُّم الاستماع والتَّقييم تتطلَّب إدارة تُسائل وتأخذ بجِدِّ وحزم الجوانب المتغيِّرة للدين والإثنيَّة والقبليَّة إلى جانب المعايير الأخرى للهويَّة.

وأما المسألة الأخيرة؛ فتهمُّ التَّنظيم الاجتماعيَّ للمعرفة السياسيَّة. ولمحاولة تصوُّر ما ستحتاجه الولايات المتَّحدة من قدرات عسكريَّة من خمس إلى خمس عشرة سنة من الآن؛ يبدو صائباً القول: إنَّ أقساماً من وزارة الدِّفاع الأمريكيَّة تتسارع إلى مواجهة الحاجة الملحة إلى كفاءة ثقافيَّة أفضل، ومنذ سنة 2003؛ ونحن نرى أنَّ التَّهديد الحقيقيَّ لفعاليتنا العسكريَّة ينبع من عدم قدرتنا على توظيف المعرفة الثقافيَّة المتوفِّرة لدى الحكومة الأمريكيَّة وداخل مؤسَّسة وزارة الدِّفاع نفسها، وذلك لأنَّ فهم الثقافات والمجتمعات الأخرى يستلزم أيضاً تحديد العوائق التَّنظيميَّة نفسها داخل وزارة الدِّفاع من أجل توظيف فعَّال لهذه المعرفة.

MominounWithoutBorders



Mominoun



@ Mominoun\_sm



مؤمنون بلا حدود  
Mominoun Without Borders  
للدراسات والأبحاث [www.mominoun.com](http://www.mominoun.com)

[info@mominoun.com](mailto:info@mominoun.com)  
[www.mominoun.com](http://www.mominoun.com)